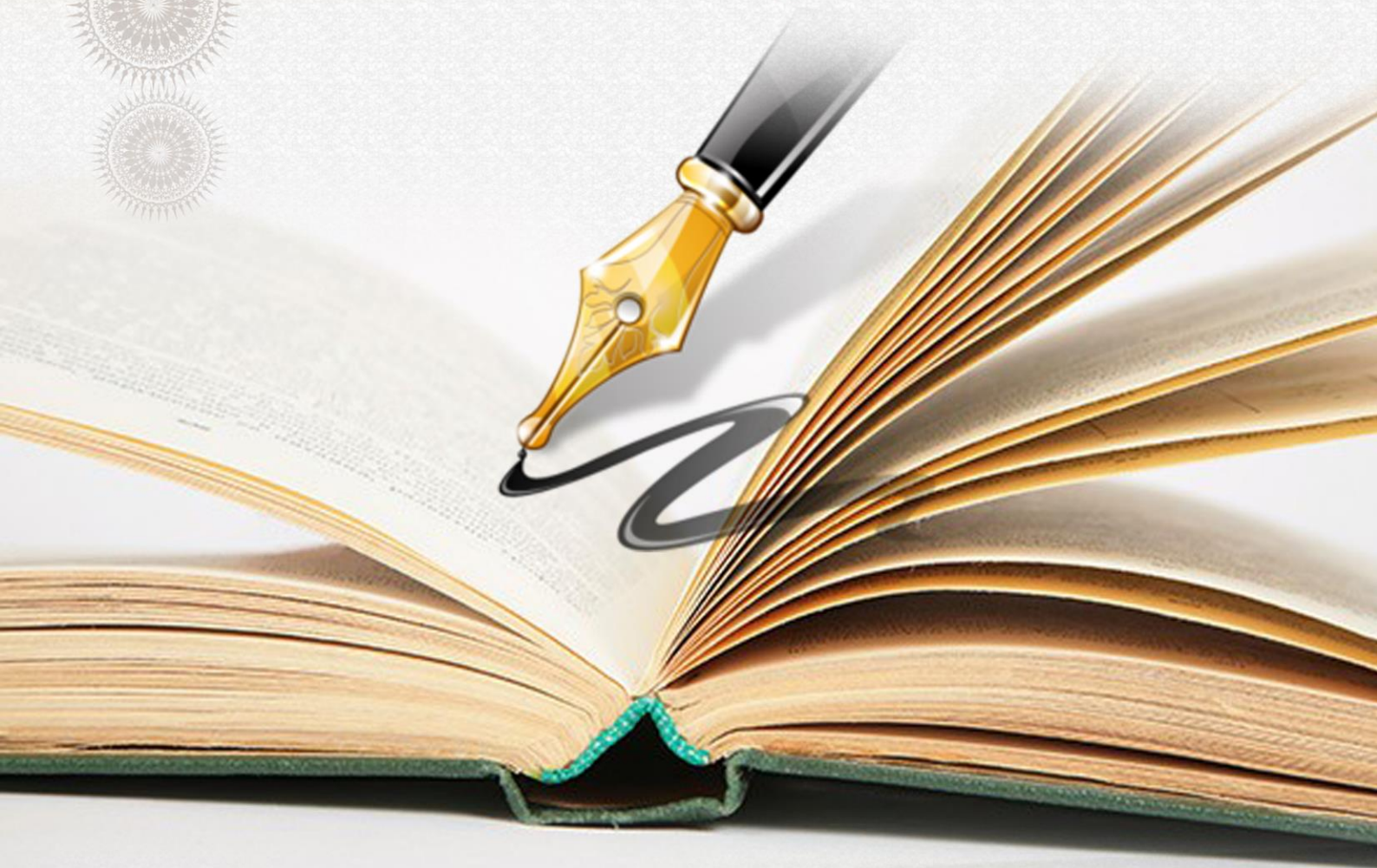


الضرورة الشعرية

دراسة نحوية في شرح ابن عقيل



د. سعد الدين إبراهيم المصطفى

الألوكة

www.alukah.net

الضَّرُورَةُ الشُّعْرِيَّةُ

دِرَاسَةٌ نَحْوِيَّةٌ فِي شَرْحِ ابْنِ عَقِيلٍ

(ت ٧٦٩هـ)

بقلم

الدكتور سعدالدين إبراهيم المصطفى

أستاذ مساعد في النحو والصرف بجامعة طيبة

فرع العلا

ملخص البحث:

يَتَحَدَّثُ هذا البَحْثُ عن " الضَّرُورَةِ الشِّعْرِيَّةِ " في كتاب: (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك)، فـ " الضَّرُورَةُ الشِّعْرِيَّةِ " كما يَرَاهَا النُّحَاة العَرَبُ هي مَجْمُوعَةٌ مِنَ الظَّوَاهِرِ اللُّغَوِيَّةِ المِخْتَلِفَةِ الَّتِي نَجِدُهَا مَبْثُوثَةً فِي كُتُبِ النُّحُو وَكُتُبِ النُّقْدِ الأَدَبِيِّ القَدِيمِ.

وقد تَعَدَّدَتِ الآراءُ فِي تَحْدِيدِ مَفْهُومِ " الضَّرُورَةِ الشِّعْرِيَّةِ " تَعَدُّدًا عَظِيمًا قَلِيلًا، فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى إِطْلَاقِهَا عَلَى كُلِّ مَا جَاءَ فِي الشِّعْرِ، سِوَاهُ مَا كَانَ لِلشَّاعِرِ عَنْهُ مَنْدُوحَةٌ أَمْ لَا. وَمِنْهُمْ مَنْ رَأَى أَنَّهَا مَا يَضْطَرُّ الشَّاعِرُ إِلَيْهَا اضْطِرَارًا، بِحَيْثُ لَا تَكُونُ لَهُ عَنْهُ مَنْدُوحَةٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَرَى غَيْرَ ذَلِكَ.

وجاءتِ الدِّرَاسَةُ لِتَتَحَدَّثَ عَنِ الضَّرُورَاتِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي شَرْحِ ابْنِ عَقِيلٍ وَشَوَاهِدِهِ الشِّعْرِيَّةِ الَّتِي جَاءَ التَّمَثِيلُ بِهَا، موزَّعةً عَلَى أربعةٍ مباحثٍ، هي: الزِّيَادَةُ، والحذفُ، والتقديمُ، والإبدالُ. وقد وضَّحتُ هذه الدِّرَاسَةُ آراءَ مَنْ سَبَقَ ابْنِ عَقِيلٍ، وفَصَّلَتِ القَوْلَ فِي آرائِهِم بِحَسَبِ انْتِمَائِهِمْ فِي كُلِّ شَاهِدٍ تَمَّ الاستِشْهَادُ بِهِ. فـ " الضَّرُورَةُ الشِّعْرِيَّةُ " عِنْدَ مُعْظَمِ عُلَمَائِنَا القَدَامَى لَيْسَتْ خَطَأً نَحْوِيًّا أَوْ لُغَوِيًّا بَلْ جَاءَتْ تَفْسِيرًا لِمُسْتَوَى لُغَوِيٍّ مُعَيَّنٍ، فَقد تَنَاولُوا هَذِهِ الظَّاهِرَةَ عَلَى أساسِ صِحَّةِ التَّرْكِيبِ وسلامتِهِ.

أهداف البحث:

يَسَعَى هذا البَحْثُ إِلَى تَحْقِيقِ الأَهْدَافِ الآتية:

- ١- فَهْمُ عُلَمَائِنَا الأَقْدَمِينَ حُصُوصِيَّةَ لُغَةِ الشِّعْرِ، وَتَمْيِيزِهَا عَنِ لُغَةِ النَّثْرِ.
- ٢- بَيَانُ أَنَّ " الضَّرُورَةَ الشِّعْرِيَّةَ " عِنْدَ أَغْلَبِ الدَّارِسِينَ إِنَّمَا جَاءَتْ وَفَقَ مُسْتَوَى لُغَوِيٍّ مُعَيَّنٍ.
- ٣- المِحَافَظَةُ عَلَى المَعْنَى، والحِرْصُ عَلَى أَمْنِ اللُّبْسِ فِيهِ، وَلَا بُدَّ مِنَ الاسْتِعَانَةِ بِقِرَائِنِ نَحْوِيَّةٍ وَصَرْفِيَّةٍ وَصَوْتِيَّةٍ.
- ٤- " الضَّرُورَةُ الشِّعْرِيَّةُ " لَا تُفَسِّرُ الحَاجَةَ إِلَى الوَزنِ والقَافِيَةِ والرُّويِّ وَحَسْبُ، بَلِ الحَاجَةُ إِلَى تَفْسِيرِ المِستَوى اللُّغَوِيِّ والنَّحَوِيِّ الَّذِي كَانَ سَائِدًا.

منهج البحث

سَلَكْتُ فِي هَذَا الْبَحْثِ مَنَهَجَيْنِ:

- ١- المنهج الوصفي: عَمَدْتُ فِيهِ إِلَى جَمْعِ الْمَادَّةِ الْعِلْمِيَّةِ وَتَفْسِيرِهَا وَتَحْلِيلِهَا، وَتَفْصِيلِ الْأَرَاءِ النَّحْوِيَّةِ فِيهَا، وَذَلِكَ مِنْ مَظَاهِمَا. وَهَذَا الْمَنَهَجُ هُوَ السَّائِدُ فِي الدِّرَاسَاتِ اللُّغَوِيَّةِ وَالنَّحْوِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ.
- ٢- المنهج التاريخي: ذَكَرْتُ فِيهِ آرَاءَ النُّحَاةِ الْقُدَمَاءِ وَبَعْضَ الْمِجْدَثِينَ عَنْ " الضَّرُورَةِ الشِّعْرِيَّةِ "، وَحَدَّدْتُ مَفْهُومَ الضَّرُورَةِ إِذْ إِنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِالْبُنْيَةِ وَالتَّرْكِيبِ وَالْمَعْنَى، كَمَا ذَكَرْتُ آرَاءَ النُّحَاةِ بِحَسَبِ وَفَيَاتِهِمْ، وَبِحَسَبِ انْتِمَائِهِمِ النَّحْوِيَّةِ، لِلْوُصُولِ إِلَى فَوَائِدَ مُسْتَنْبَطَةٍ مِنْهَا، وَشَرَحَ مَعَانِيهَا وَبَيَّانَ مَبَانِيهَا أحياناً.

خُطَّةُ الْبَحْثِ

فَسَمْتُ الْبَحْثَ إِلَى:

- ١- مقدمة: تَحَدَّثْتُ فِيهَا عَنْ " الضَّرُورَةِ الشِّعْرِيَّةِ " عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ، وَدِرَاسَةٍ عَنْ مَوَاضِعِ وُزُودِهَا فِي كِتَابِ (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك)، وَبَيَّنْتُ قِيَمَةَ الْبَحْثِ، وَأَهْدَافَهُ، وَمَنَهَجَهُ.
- ٢- الموضوع: فِيهِ أَرْبَعَةٌ مَبَاحِثَ، مَسْبُوقاً بِدِرَاسَةٍ عَنْ " الضَّرُورَةِ الشِّعْرِيَّةِ " وَآرَاءِ الْعُلَمَاءِ قَدِيماً وَحَدِيثاً فِيهَا، بَسَطْتُ فِي الْأَوَّلِ الْقَوْلَ عَنِ الزِّيَادَةِ وَمَدْلُوهَا وَشَوَاهِدِهَا، وَفَائِدَتِهَا، ثُمَّ عَرَّضْتُ فِي الْمَبْحَثِ الثَّانِي الْحَدْفَ وَالْمَوَاضِعَ الَّتِي جَاءَتْ فِي الْكِتَابِ، مَعَ بَيَانٍ وَتَفْصِيلٍ بِالْأَدْلَةِ وَالشَّوَاهِدِ.
- وفي المبحث الثالث تَحَدَّثْتُ عَنْ مَوَاضِعِ التَّقْدِيمِ الَّتِي تَعَرَّضَ لَهَا ابْنُ عَقِيلٍ مِنْ خِلَالِ الشَّوَاهِدِ الَّتِي وَرَدَتْ، وَأَوْرَدْتُ آرَاءَ مَنْ تَقَدَّمَ فِيهَا، وَفِي الْمَبْحَثِ الرَّابِعِ الْإِبْدَالَ تَحَدَّثْتُ عَنْ مَوَاضِعِ الْإِبْدَالِ، حَرَكَةً بَدَلًا مِنْ حَرَكَةٍ، وَحَرْفٍ بَدَلًا مِنْ حَرْفٍ، وَمَنْعِ التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.
- ٣- الخاتمة وأهم النتائج
- حَتَمْتُ الْبَحْثَ بِخَاتَمَةٍ بَيَّنْتُ فِيهَا مَفْهُومَ " الضَّرُورَةِ الشِّعْرِيَّةِ " وَأَهْمِيَّتِهَا، وَمِنْهَا الضَّرَائِرُ النَّحْوِيَّةِ وَالصَّرْفِيَّةِ، وَطَرِيقَةَ الدِّرَاسَةِ، وَبَعْدَ ذَلِكَ ذَكَرْتُ أَهَمَّ النَّتَائِجِ.

مقدمة:

قَالُوا قَدِيمًا: " الشِّعْرُ دِيوَانُ الْعَرَبِ "، لِذَلِكَ اهْتَمَّ الْعَرَبُ بِنَقْلِهِ وَحِفْظِهِ وَلَكِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي فَهْمِهِ وَتَفْسِيرِهِ، فَظَهَرَتْ عِنْدَهُمْ عِدَّةٌ ظَاهِرَةٌ، مِنْهَا ظَاهِرَةٌ " الضَّرُورَةُ الشِّعْرِيَّةُ " فَتَنَاوَلُوا هَذِهِ عَلَى أَسَاسِ صِحَّةِ التَّرْكِيبِ وَسَلَامَةِ الْمَعْنَى. وَ" الضَّرُورَةُ الشِّعْرِيَّةُ " مَا وَقَعَ فِي الشِّعْرِ دُونَ النَّثْرِ سِوَاءِ أَكَانَ لِلشَّاعِرِ مَنُذُوحَةٌ عَنْهُ أَوْ لَا. وَأَنَّ " الضَّرُورَةَ الشِّعْرِيَّةَ " هِيَ كُلُّ مَا وَقَعَ فِي الشِّعْرِ مِمَّا لَا يُجِزُّ الْقَوَاعِدُ مَحِيئَةً فِي النَّثْرِ سِوَاءِ كَانَ الشَّاعِرُ مُضْطَرًّا إِلَيْهِ لَا يَجِدُ عَنْهُ مَعْدِلًا أَمْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ.

وَمَعْنَى هَذَا أَنَّ الشِّعْرَ لَمَّا كَانَ كَلَامًا مُوزُونًا فَإِنَّ الزِّيَادَةَ فِيهِ وَالنَّقْصَ مِنْهُ يُخْرِجَانِهِ عَنِ صِحَّةِ الْوِزْنِ، وَيُجِيلَانِهِ عَنِ طَرِيقِ الشِّعْرِ الْمَقْصُودِ مَعَ صِحَّةِ مَعْنَاهُ، فَاسْتَجِيرَ فِيهِ لِتَقْوِيمِ وَزْنِهِ مِنْ زِيَادَةٍ وَنُقْصَانٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُسْتَجَازُ فِي الْكَلَامِ مِثْلِهِ.

وَدَرَسْتُ " الضَّرُورَةَ الشِّعْرِيَّةَ " فِي كِتَابِ (شَرْحِ ابْنِ عَقِيلٍ عَلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ) فَوَجَدْتُ عَلَيْهِ شَوَاهِدَ كَثِيرَةً، تَطَّرَقْتُ إِلَيْهَا، وَهِيَ: الزِّيَادَةُ وَالْحَذْفُ، وَالتَّقْدِيمُ، وَالْإِبْدَالُ. وَقَدْ ذَكَرْتُ آرَاءَ النُّحَاةِ الَّذِينَ قَالُوا فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ، مَعَ بَيَانِ رَأْيِ الشَّارِحِ، وَذَلِكَ لِبَيَانِ الْمَقْصُودِ وَتَحْقِيقِ الْفَائِدَةِ.

المبحث الأول

مفهوم الضرورة عند النحاة

والضرورة لغة: الاضطرار، وهو الحاجة إلى الشيء، أو الإلجاء إليه، فيقال: رجل ذو ضرورة، أي: ذو حاجة، وقد اضطر إلى الشيء، أي: ألجئ إليه، والاضطرار هو الاحتياج إلى الشيء، واضطره: أحوجه وألجأه^١.

الضرورة في الاصطلاح " ما وَقَعَ في الشعرِ مخالفاً للقياسِ مما لم يَقَعْ لَهُ نَظِيرٌ في النَّثرِ، سواءً أكانَ عنه مندوحةً أم لا، أو ما وَقَعَ في النَّثرِ للتناسبِ أو السَّجَعِ على خِلافِ ذلك"^٢. أو يمكن القول إنها مخالفة لقواعد معيارية وضعها النحويون، وخالفها الشعراء، وخرجوا بها عن الأصل امتثالاً لمتطلبات الشعر من وزن وقافية وموسيقا.

ثم تطوّر مفهوم الضرورة بعد مرحلة التدوين في القرن الهجري الثاني، وظهور مصنفات في النحو، وهذا الفهم أتى من تصوّر النحويين أمثال سيبويه (ت ١٨٠هـ)، والمبرد (ت ٢٨٥هـ)، وابن السراج (ت ٣١٦هـ)، وابن جني (ت ٣٩٢هـ) فأخذت مصطلحات جديدة، نحو: الخروج عن القاعدة، والشذوذ، والعدول النحوي، وغيرها من مصطلحات تفيدها خصوصية في لغة الشعر امتازت بها عن لغة النثر.

وتعني الضرورة أيضاً الشذوذ، فمن رجم الضرورة ولد مصطلح الشذوذ الذي ضاق مفهومه وانحصر، واختص بعد ذلك بالشاهد النحوي الشعري غالباً، وهنا في هذا الاتجاه صار القول بالضرورة والشذوذ واحداً، فكل منهما يعني الخروج والمخالفة، والبعد عن القواعد المرعية في الكلام.

وانحصر مفهوم الشذوذ كثيراً ليفهم منه أنه الضرورة التي كسرت القاعدة التي عليها الكلام في لغة النثر أولاً، ولغة الشعر ثانياً، فالشذوذ هو مخالفة القاعدة النحوية، ومن هنا فكل شذوذ ضرورة، وليس كل ضرورة شذوذاً، فصار الشذوذ خروجاً على بعض قواعد النحويين، وهذا خطأ لا ينقاس عليه.

لم يعرف سيبويه الضرورة الشعرية تعريفاً دقيقاً، ولكن يفهم من كلامه في: (باب ما يَحْتَمِلُ الشَّعْرُ) أنه يجوز للشاعر في الشعر ما لا يجوز له في الكلام، شريطة أن يضطر إلى ذلك، ولا يكون له بُدٌّ منه، وأن يكون فيه ردُّ فرع إلى

^١ لسان العرب: ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي المصري (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ١٩٥٦م، مادة: "ضرر".

^٢ الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: محمود شكري الألوسي، شرح محمد بهجت الأثري، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤١هـ، ص ٦.

أصل، أو تشبيهه غير جائز بجائز، فقال: " اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يُشبهونه بما ينصرف من الأسماء، وحذف ما لا يُحذف، يُشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً^٣ .

وفي موضع ثانٍ يلجأ إلى الضرورة فيجري الشعر على الأصل، فقال: "كما قالوا حين اضطروا في الشعر فأجروه على الأصل، قال الشاعر الهذلي: (من الوافر)

أبيت على معاري واضحاتٍ بين مَلُوب كدم العباط^٤

وقال الفرزدق: (من الطويل)

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا^٥

فلما اضطروا إلى ذلك في موضع لا بُدَّ لهم فيه من الحركة أخرجوه على الأصل.

قال الشاعر بن قيس الرقيات: (من المنسرح)

لا بارك الله في العواني هل يُصبحن إلا لهنَّ مُطلب^٦

وقال وأنشدني أعراي من بني كليب، لجرير: (من الطويل)

فيوماً يوافيني الهوى غير ماضي ويوماً ترى منهنَّ غولاً تعول^٧

وذكر أبو العباس المبرد الضرورة في الشعر دون التثنية، ومثَّل لها في الاثنين معاً، فقال: "ولو اضطّر شاعرٌ فحذف

الفاء، وهو يُريدها لجأز، كما قال: (من الطويل)

^٣ الكتاب: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م، ١: ٢٦.

^٤ والشاهد فيه " معاري " أجراه في حال الجر مجرى السالم. والصحيح: معارٍ بحذف الياء، لأنه اسمٌ منقوص، نكرة، ولكنه حذفها تجنباً للزحاف.

^٥ الكتاب ٣: ٣١٣، والشاهد فيه إجراؤه " موالى " على الأصل للضرورة، وحققه حذف الألف.

^٦ الكتاب ٣: ٣١٤.. والشاهد فيه: تحريك الياء من " العواني " وجعلها على الأصل ضرورة. وينظر المقتضب للمبرد ١: ١٤٤. والخصائص ٣: ١٥٩.

^٧ ديوان جرير بن عطية: تحقيق: نعمان أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٦م، ص ٤٥٧. وينظر الكتاب ٣: ٣١٤. والشاهد فيه: تحريك الياء في " ماضي " جرّاً ضرورة.

وَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ^٨

وَأَمَّا مَا لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الشِّعْرِ فَهُوَ: "إِنْ تَأْتِي آتِيكَ"، و"أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ تَأْتِي"، لَأَنَّهَا قَدْ جَزَمَتْ، وَلِأَنَّ الْجَزَاءَ فِي مَوْضِعِهِ^٩. وَتَكَلَّمَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ عَنِ الضَّرُورَةِ، وَذَلِكَ عِنْدَ حَدِيثِهِ عَنِ حُرُوفِ الاستِفْهَامِ فَقَالَ: "وَجَمِيعُ حُرُوفِ الاستِفْهَامِ-غَيْرِ أَلِفِ الاستِفْهَامِ- لَا يَصْلُحُ فِيهِنَّ إِذَا اجْتَمَعَ اسْمٌ وَفِعْلٌ إِلَّا تَقْدِيمَ الْفِعْلِ، إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّ الشَّاعِرُ"^{١٠}.

وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ تَكَلَّمَ فِيهِ عَنِ الضَّرُورَةِ، وَرَأَى أَنَّهَا وَاقِعَةٌ فِي الشِّعْرِ وَحَدَهُ، فَقَالَ: "فَأَمَّا (لَيْتِي) فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ التُّونِ مِنْهَا إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّ شَاعِرٌ فَيَحْذِفُهَا، لِأَنَّ الضَّرُورَةَ تَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا، وَالْأَصْلُ الْبَاءُ وَحَدَهَا، وَلَيْسَتْ (لَيْت) بِفِعْلِ إِمَّا هِيَ مُشَبَّهَةٌ. فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: (مَنْ الْوَافِرِ)

تَمَّتْ مَزِيدٌ زَيْدًا فَلَا قِيَّ أَحَا ثِقَةً إِذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالِي

كَمْنِيَّةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَيَهْلِكُ جُلُّ مَا لِي^{١١}

فَهَذَا مِنَ الْمَحْذُوفِ الَّذِي بُلِّغَ بِهِ الْأَصْلُ^{١٢}.

وَأَمَّا ابْنُ السَّرَّاجِ فَقَدْ أَفْرَدَ لَهَا بَابًا خَاصًّا فِي كِتَابِهِ (الْأَصُول) بِعِنْوَانِ "ضَرُورَةُ الشَّاعِرِ" جَعَلَ فِيهِ قَوَاعِدَ وَأُسُسًا يَسِيرٌ عَلَيْهَا الشَّاعِرُ، وَلَا يَتَخَطَّأُهَا إِلَى سِوَاهَا، فَلَا يَزِيدُ وَلَا يَحْذِفُ إِلَّا مَا اتَّفَقَ لَهُ، وَلَا يُقَدِّمُ وَلَا يُؤَخِّرُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، وَهُوَ يَسِيرٌ عَلَى أَصُولٍ يَنْقَاسُ عَلَيْهَا، فَقَالَ: "ضَرُورَةُ الشَّاعِرِ أَنْ يَضْطَرَّ الْوِزْنَ إِلَى حَذْفٍ أَوْ زِيَادَةٍ، أَوْ تَقْدِيمٍ أَوْ تَأْخِيرٍ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، وَإِبْدَالِ حَرْفٍ، أَوْ تَغْيِيرِ إِعْرَابٍ عَنِ وَجْهِهِ عَلَى التَّأْوِيلِ، وَلَيْسَ لِلشَّاعِرِ أَنْ يَحْذِفَ مَا اتَّفَقَ لَهُ، وَلَا أَنْ يَزِيدَ مَا

^٨ خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب: عبدالقادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٩م، ١: ٤٥٢. والشاهد فيه: "لا قتال لديكم" فقد حذف الفاء من جواب "أمَّا" مع أنَّ الكلامَ ليسَ على تضمَّنِ قولٍ محذوف، وهذا ضرورة.

^٩ المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، مج ١: ٣٧٢-٣٧٣.

^{١٠} المصدر نفسه، مج ١: ٣٧٧.

^{١١} خزانة الأدب ٥: ٣٧٥. والشاهد فيهما قوله "لَيْتِي" حذف نون الوقاية. وهذا نادر وضرورة.

^{١٢} المقتضب مج ١: ٢٧٦-٢٧٧.

شَاءَ، بَلْ لِدَلِيكَ أَصُولٌ يَعْمَلُ عَلَيْهَا، فَمِنْهَا مَا يَحْسُنُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ، وَيُقَاسُ عَلَيْهِ، وَمِنْهَا مَا جَاءَ كَالشَّاذِّ، وَلَكِنَّ الشَّاعِرَ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَدْ ضَارَعَ شَيْئًا بِشَيْءٍ، وَلَكِنَّ التَّشْبِيهَ يَخْتَلِفُ، فَمِنْهُ قَرِيبٌ، وَمِنْهُ بَعِيدٌ^{١٣}.

وَضَرَبَ لِدَلِيكَ شَوَاهِدَ وَأَمْثَلَهُ مِنْ وَاقِعِ اللَّغَةِ، فَمِنْ صَرَفٍ مَا لَا يَنْصَرِفُ، فَيَجُوزُ لِلشَّاعِرِ أَنْ يَصْرِفَ جَمِيعَ مَا لَا يَنْصَرِفُ، فَقَالَ: "وَذَلِكَ أَنَّ أَصْلَ الْأَسْمَاءِ كُلِّهَا الصَّرْفُ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي الشِّعْرِ: مَرَزْتُ بِأَحْمَرٍ، وَرَأَيْتُ أَحْمَرَ، وَمَرَزْتُ بِمَسَاجِدٍ يَا فَيَّ، كَمَا قَالَ النَّابِغَةُ: (من الكامل)

فَلتَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدٌ وَلَيْرَكَبَنٌ جَيْشٌ إِلَيْكَ قَوَادِمَ الْأَكْوَارِ^{١٤}

وَأَتَى بِأَبْوَابٍ مُرْتَبَةً ذَكَرَ فِيهَا الضَّرُورَةَ، فَمِنْ صَرَفٍ مَا لَا يَنْصَرِفُ قَوْلُ ذِي الْأُصْبَعِ الْعُدَوَانِي: (من المهزج)

وَمَمْنٌ وَلَدُوا عَامِرٌ ذُو الطِّ طُولٌ وَذُو الْعَرَضِ^{١٥}

وَأَمَّا عَامِرٌ اسْمٌ قَبِيلَةٌ، فَيَحْتَجُونَ بِقَوْلِهِ: " وَذُو الطُّولِ "، وَلَمْ يَقُلْ " ذَاتِ "، فَإِنَّمَا رَدَّهُ لِلضَّرُورَةِ إِلَى " الْحَيِّ "، كَمَا

قَالَ: (من مجزوء البسيط)

قَامَتْ تُبَكِّيهِ عَلَى قَبْرِهِ مَنْ لِي مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ

تَرَكْتَنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرٌ^{١٦}

فَأَمَّا أَرَادَ لِلضَّرُورَةِ إِنْسَانًا ذَا غُرْبَةٍ، فَهَذَا نَظِيرُ ذَلِكَ^{١٧}.

وَمَحَدَّثَ أَبُو الْفَتْحِ ابْنُ جَبِّي (ت ٣٩٢هـ) فِي كِتَابِهِ (الخصائص) عَنِ الضَّرُورَةِ الشِّعْرِيَّةِ فَعَقَدَ لَهَا بَابًا بِعُنْوَانِ: (هل

يَجُوزُ لَنَا فِي الشِّعْرِ مِنَ الضَّرُورَةِ مَا جَازَ لِلْعَرَبِ أَوْ لَا)؟ وَنَقَلَ الْكَلَامَ عَنْ شَيْخِهِ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ (ت ٣٧٧هـ)، فَهُوَ

^{١٣} الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ٣: ٤٣٥.

^{١٤} ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥م، ص ٨٩. وموضع الشاهد " قصائد "رداً على أصل الاسم من الصرف. ينظر الكتاب ٣: ٥١١. وعند المبرد صرف ما لا ينصرف ضرورة. ينظر المقتضب مج ١: ١٧٧.

^{١٥} والشاهد فيه " عامر " لم يصرف هذا الاسم، لأنه اسم لقبيلة، وقال الشاعر " ذو " ولم يقل " ذات " لأنه حمله على اللفظ، وحقه حمله على المعنى.

^{١٦} والشاهد فيه " ذا غربة "، والقياس أن يقول: " ذات غربة " لكنه ردَّ الكلام إلى معنى الإنسان، لأنها إنسان، فكأنها قالت: تركتني إنساناً ذا غربة، وإنما أنشد البيت الأول ليعلم أن قائله امرأة.

^{١٧} الأصول ٣: ٤٣٨-٤٣٩.

يَقِيسُ الْمُنْثُورَ وَالشَّعَرَ عَلَى مَنْثُورِ الْقُدَمَاءِ وَشِعْرِهِمْ، فَمَا أَجَازَتْهُ الصَّرُورَةُ هُمْ أَجَازَتْهُ لَنَا، وَمَا مَنَعَتْهُ عَلَيْهِمْ مَنَعَتْهُ عَلَيْنَا، فَهُوَ يَقْتَفِي أَثَرَ الْأَقْدَمِينَ دُونَ زِيَادَةٍ أَوْ نُقْصَانٍ، فَقَالَ: "سَأَلْتُ أَبَا عَلِيٍّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- عَنْ هَذَا فَقَالَ: كَمَا جَازَ أَنْ نَقِيسَ مَنْثُورَنَا عَلَى مَنْثُورِهِمْ فَكَذَلِكَ يُجُوزُ أَنْ نَقِيسَ شِعْرَنَا عَلَى شِعْرِهِمْ. فَمَا أَجَازَتْهُ الصَّرُورَةُ هُمْ أَجَازَتْهُ لَنَا، وَمَا حَظَرَتْهُ عَلَيْهِمْ حَظَرَتْهُ عَلَيْنَا. وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَمَا كَانَ مِنْ أَحْسَنِ ضَرُورَاتِهِ فَلْيَكُنْ مِنْ أَحْسَنِ ضَرُورَاتِنَا، وَمَا كَانَ مِنْ أَقْبَحِهَا عِنْدَهُمْ فَلْيَكُنْ مِنْ أَقْبَحِهَا عِنْدَنَا، وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ بَيْنَ ذَلِكَ"^{١٨}.

وَوَقَفَ عِنْدَ بَعْضِ الْقَضَايَا النَّحْوِيَّةِ الْهَامَّةِ، نَحْو: التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ وَالْفَصْلِ وَالْحَذْفِ وَالتَّقْدِيرِ، فَقَالَ: " وَمِثْلُهُ فِي الْفَصْلِ بَيْنَ الْمُتَضَايِقِينَ قَوْلُ الْآخَرِ فِيمَا أَنْشَدَهُ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: (من المنسرح)

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ حَطِّ بَهْجَتِهَا كَأَنَّ قَفْرًا رُسُومَهَا قَلَمًا

أَرَادَ: فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ بَهْجَتِهَا قَفْرًا، كَأَنَّ قَلَمًا حَطَّ رُسُومَهَا، فَأُوقِعَ مِنَ الْفَصْلِ وَالتَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ مَا تَرَاهُ.

وَأَنْشَدَنَا أَيْضًا: (من الوافر)

فَقَدْ وَالشُّكُّ بَيْنَ لِي عَنَاءٍ بُوْشِكِ فِرَاقِهِمْ صُرْدٌ يَصِيحُ^{١٩}

أَرَادَ: فَقَدْ بَيْنَ لِي صُرْدٌ يَصِيحُ بُوْشِكِ فِرَاقِهِمْ، وَالشُّكُّ عَنَاءٌ. فَقَدْ تَرَى إِلَى مَا فِيهِ مِنَ الْفُصُولِ الَّتِي لَا وَجْهَ لَهَا،

وَلَا لِشَيْءٍ مِنْهَا.

وَأَمَّا قَوْلُ الْآخَرِ: (من الطويل)

مُعَاوِيٌّ لَمْ تَرَعْ الْأَمَانَةَ فَارْعَهَا وَكُنْ حَافِظًا لِلَّهِ وَالِدِّينِ شَاكِرٌ

فَحَسَنٌ جَمِيلٌ، وَذَلِكَ أَنَّ (شَاكِرٌ) هَذِهِ قَبِيلَةٌ، وَتَقْدِيرُهُ: مُعَاوِيٌّ لَمْ تَرَعْ الْأَمَانَةَ شَاكِرٌ، فَارْعَهَا أَنْتَ وَكُنْ حَافِظًا لِلَّهِ

وَالِدِّينِ، فَأَكْثَرَ مَا فِي هَذَا، الْاعْتِرَاضُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ، وَالْاعْتِرَاضُ لِلتَّسْدِيدِ"^{٢٠}.

^{١٨} الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب بيروت، ط ٢، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م،

ص ٢٥٩.

^{١٩} خزانة الأدب ١: ٩٦٥.

^{٢٠} الخصائص ص ٢٦٤.

وأخيراً نُلَخِّصُ ما قِيلَ عنِ الضَّرُورَةِ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ كَمَا أوردَ ذلكَ الإمامُ السِّيُوطِيُّ (ت ٩١١هـ)، في كتابِهِ (الاقترح في علمِ أصولِ النحو) في حديثِهِ عنِ الكَلَامِ في المُقَدِّمَاتِ في المُسْأَلَةِ السَّابِعَةِ، فَقَالَ: " وَيَنْفَسِمُ إِلَى رُخْصَةٍ وَغَيْرِهَا، وَالرُّخْصَةُ: ما جازَ استعمالُهُ لِضَرُورَةِ الشَّعْرِ، وَيَتَفَاوُثُ حُسْنًا وَقُبْحًا، وَقَدْ يُلْحَقُ بِالضَّرُورَةِ ما في مَعْنَاهَا، وَهُوَ الحَاجَةُ إِلَى تَحْسِينِ النَثْرِ بِالازْدِوَاجِ.

فالضَّرُورَةُ الحَسَنَةُ: ما لا يُسْتَهْجَرُ، ولا تَسْتَوْحِشُ مِنْهُ النَّفْسُ كَصَرَفِ ما لا يَنْصَرَفُ، وَقَصْرِ الجَمْعِ المَمْدُودِ، وَمَدِّ الجَمْعِ المَقْصُورِ. وَأَسْهَلُ الضَّرُورَاتِ تَسْكِينُ عَيْنِ (فَعْلَةٍ) فِي الجَمْعِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ حَيْثُ يَجِبُ الإِتِّبَاعُ كَقَوْلِهِ:

فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا (من الرجز)

والضَّرُورَةُ المِستَقْبَحَةُ: ما تَسْتَوْحِشُ مِنْهُ النَّفْسُ كالأَسْمَاءِ المَعْدُولَةِ، وما أَدَّى إِلَى التِّبَاسِ جَمْعٍ بِجَمْعٍ كَرَدِّ " مَطَاعِمٍ " إلى " مَطَاعِيمٍ "، أو عَكْسُهُ، فَإِنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى التِّبَاسِ مِطْعَمٍ بِمِطْعَمٍ^{٢١}.

وقَدْ اختلفَ النَّاسُ في حَدِّ الضَّرُورَةِ، فَقَالَ ابنُ مالِكٍ (ت ٦٧٢هـ): " هُوَ ما لَيْسَ لِلشَّعْرِ عَنْهُ مَنُودِحَةٌ "^{٢٢}. وقالَ ابنُ عُصْفُورٍ: " الشَّعْرُ نَفْسُهُ ضَرُورَةٌ، وَإِنْ كانَ يُمكنُهُ الحِلاصُ بِعِبارَةٍ أُخْرَى "^{٢٣}.

وقالَ بَعْضُهُم: " وهذا الخِلافُ هُوَ الخِلافُ الَّذِي يُعْبَرُ عَنْهُ الأُصُولِيُّونَ: بِأَنَّ التَّعْلِيلَ بِالْمِطْنَةِ، هل يَجُوزُ أم لا بُدُّ مِنْ حُصُولِ المَعْنَى المُناسِبِ حَقِيقَةً؟".

وأيَّدَ بَعْضُهُم الأَوَّلَ: بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِ العَرَبِ ضَرُورَةٌ إِلاَّ وَيُمْكِنُ تَبْدِيلُ تِلْكَ اللَّفْظَةِ وَنَظْمُ شَيْءٍ مَكَانَهَا "^{٢٤}.

^{٢١} الاقتراح في علم أصول النحو: عبدالرحمن جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق وتعليق: د.حمدي عبدالفتاح مصطفى خليل، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ٥، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م، ص ٣١.

^{٢٢} شرح التسهيل: محمد بن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، ومعه تنمة شرح التسهيل لابنه بدر الدين، تحقيق: د.عبدالرحمن السيد، ود.محمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط ١، ١٩٩٠م، ١: ٢٠١-٢٠٢.

^{٢٣} ضرائر الشعر: ابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي (٦٦٣هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، بيروت، دار الأندلس، ط ١، ١٩٨٠م، ص ١٣.

^{٢٤} ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف الغرناطي (٧٤٥هـ)، تحقيق: د.رجب محمد عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٨م، ٥: ٢٤٧٧-٢٤٧٨. وينظر الاقتراح ص ٣٢.

وأما المعاصرون فاختلّفوا كما اختلف القدماء في توصيف حدّ الضرورة الشعرية، فقال الدكتور إبراهيم أنيس: " مع أنّ القدماء لاحظوا تلك الخاصية في نظام الشعر لم يحاولوا مطلقاً الفصل بين الشعر والنثر في تعييدهم القواعد، بل خلطوا بينهما فأدى مثل هذا الخلط إلى اضطراب في بعض أحكامهم^{٢٥}. ولم يكن رأي الدكتور محمد عيد بعيداً عما قاله سابقه، فقال: " إن النحاة لم يفرّقوا بين لغة الشعر ولغة النثر، ولغات القبائل فاعتبروا الجميع اللغة الفصحى، وأخضعوا ذلك كله لمسلكٍ دراسيٍّ واحدٍ^{٢٦}.

وأما أستاذنا الحلواني-رحمه الله- فقد رأى رأياً آخر حيث " ذهب إلى أنّ من أصول النحو المرعية الفصل بين لغة النثر، ولغة الشعر^{٢٧}.

وممن وقفوا عند الضرورة الشعرية الدكتور رمضان عبدالتواب الذي نقد جمهور علماء العربية عندما أبعثوا الضرورة الشعرية عن معناها اللغوي، وهو الاضطراب، مما يجعل قبول رأيهم ضرباً من إلغاء التفكير المنطقي، والتحكيم بغير دليل أو برهان، " فإن الضرورة في نظرنا ليست في كثير من الأحيان إلا أخطاءً غير شعورية في اللغة، وخرُوجاً على النظام المألوف في العربية، شعرها ونثرها، بدليل ورود الآلاف من الأمثلة الصحيحة، في الشعر والنثر على حدّ سواء، غاية ما هنالك أنّ الشاعر، يكون منهمكاً بموسيقا شعره، وأنعام قوافيه، فيقع في هذه الأخطاء، من غير شعورٍ منه^{٢٨}.

ولعلّ من أكثر الذين تحدّثوا عن هذه القضية بنبتٍ وتروّ هو الدكتور محمد حماسة عبداللطيف، فقد ناقش المسألة من جميع جوانبها، وذكر آراء علماء النحو والتقدّم القدماء والمحدثين فيها، ورأى أنّ الضرورة إنما هي خروج على القاعدة، وهي من مباحث النحو مستنداً إلى بعض نقولات وردت عن الأقدمين، ويرى أنّ: " الضرورة الشعرية مصطلح يُطلقه النحاة والنقاد العرب القدماء على عديد الظواهر اللغوية المختلقة التي نجدّها موزعةً ومبثوثةً في أبواب النحو والصرف معاً، ونجدّها كذلك في كتب النقد الأدبي القديم^{٢٩}.

^{٢٥} من أسرار اللغة: د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٦، ١٩٧٨ م، ص ٢٤٢.

^{٢٦} المستوى اللغوي للفصح ولللهجات وللشعر: د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨١ م، ص ١٥٢.

^{٢٧} أصول النحو العربي: د. محمد خير الحلواني، مطبعة جامعة تشرين، ١٩٧٩ م، ص ٦٧.

^{٢٨} فصول في فقه اللغة العربية: د. رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٧هـ-١٩٩٧ م، ص ١٦٣.

^{٢٩} لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية: د. محمد حماسة عبداللطيف، دار الشروق، القاهرة، ١٤١٦هـ-١٩٩٦ م، ص ٥.

ولخص لنا آراء القدماء في " الضرورة الشعرية " فهو يرى أن: " رأي إمام النحاة سيبويه (ت ١٨٠هـ)، وابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ورأي الأخفش (ت ٢١٥هـ)، ورأي ابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، ورأي الكوفيين التطبيقي، تلتقي كلها في غاية واحدة أو متقاربة، وإن اختلفت السبيل إلى هذه الغاية، إذ كل من هذه الآراء يحصر الضرورة في نطاق ضيق، بحيث يجعلها سيبويه وابن مالك فيما لا مندوحة للشاعر عنه، ويزيل الأخفش الحدود بين الضرورة وغيرها بحيث لا يصبح هناك مسوغ للقول على ظاهرة ما في الشعر إنها ضرورة.

ويجيز ابن فارس بعض الظواهر فقط، وإن كان لا يسميها ضرورة، ويرفض البعض الآخر بحجة أنه خطأ أو حن، وأما الكوفيون فهم بناء على قياسهم على الشاهد الواحد فلا يرون في هذه الألوان المختلفة ضرورة أو شذوذاً، وإنما هي أنماط متعددة من التعبير لنا أن نترسم خطاها ونسج على منوالها.

ويبقى بعد ذلك رأي الجمهور، وإمام رأي الجمهور هو العلامة ابن جني ولعل المحافظة على طرد الظواهر اللغوية في المستويات المختلفة للغة هي التي دفعت هؤلاء إلى إبعاد كل ما خالف القاعدة بحجة أنه ضرورة أو شاذ، ومن هنا كان حكمهم على كل ما جاء في الشعر بأنه ضرورة لتسلم القاعدة ويترد القياس^{٣٠}.

^{٣٠} لغة الشعر ص ١١٦.

المبحث الثاني

الزِيَادَةُ

فأما الزيادة فهِيَ زيادةٌ حرفٍ أو زيادةٌ حَرَكَةً، أو إظهارٌ مُدْعَمٍ أو تَصْحِيحٌ مُعْتَلٍ أو قَطْعُ أَلْفٍ وَصَلٍ، أو صَرْفٌ ما لا يَتَصَرَّفُ.

وَمِنْ حَالَاتِ الزِّيَادَةِ وَصَلُ الأَلْفِ والأَلَامِ بِالفِعْلِ المضارعِ، والأَصْلُ أَنَّمَا لا تُوصَلُ إِلَّا بِالصِّفَةِ الصَّرِيحَةِ، والمعْنَى بِهَا هُنَا اسْمُ الفَاعِلِ، واسْمُ المَفْعُولِ، والصِّفَةُ المَشْبَهَةُ، قَالَ ابنُ عَقِيلٍ: "وقد شَدَّ وَصَلُ الأَلْفِ والأَلَامِ بِالفِعْلِ المضارعِ، ومنه قوله: (من البسيط)

ما أنتِ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ ولا الأَصِيلِ ولا ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ^{٣١}

وهذا عِنْدَ جُمهُورِ البَصْرِيِّينَ مَخْصُوصٌ بِالشِّعْرِ.^{٣٢}

وقد جَاءَ وَصَلُهَا بِالجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ، وبِالظَّرْفِ شُدُوداً، فَمِنَ الأَوَّلِ قَوْلُهُ: (من الوافر)

مِنَ القَوْمِ الرَّسُولُ اللهُ مِنْهُمْ لَهُمُ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍ^{٣٣}

ومن الثَّانِي قَوْلُهُ: (من الرَّجَزِ)

مَنْ لا يَرِأُلُ شَاكِرًا عَلَى المَعَةِ فَهُوَ حَرٌّ بِعَيْشَةٍ ذَاتِ سَعَةٍ^{٣٤}

وَتُرَادُ الهَاءُ فِي الوَصْلِ أَيْضاً ضَرْوَةً، وقد وَرَدَتْ عِنْدَهُ فِي شَرْحِهِ، فَقَالَ: " إِذَا وَقَفَ عَلَى المُنْدُوبِ لِحَقِّه بَعْدَ الأَلْفِ

هَاءُ السَّكْتِ، نَحْوُ: وَازْيَدَاهُ، لا تَثْبُتُ الهَاءُ فِي الوَصْلِ إِلا ضَرْوَةً، كقَوْلِهِ:

أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُ بْنُ الزُّبَيْرِ^{٣٥}

^{٣١} شرح ابن عقيل ١: ١٤٩. والشاهد فيه: " الترضى حكومته " حيث أتى بصلة " أل " جملة فعلية فعلها مضارع.

^{٣٢} شرح ابن عقيل ١: ١٥٠.

^{٣٣} همع الهوامع ١: ٨٥. وينظر شرح ابن عقيل ١: ١٥٠. والشاهد فيه: " الرسول الله منهم " فقد وصل أل بالجملة الاسمية، وهذا ضرورة.

^{٣٤} خزانة الأدب ١: ٣٢. وينظر شرح ابن عقيل ١: ١٥٢، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب: عبدالله بن يوسف ابن أحمد، ابن هشام المصري الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، قدم له وشرحه ووضع حواشيه: حسن حمد، وأشرف عليه: د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، مج ١: ١٠٦. والشاهد فيه: " المعه " فقد جاء بصلة " أل " ظرفاً، وهذا شاذ.

والجمع بين حرف النداء، و "أل" في غير اسم الله، وهذه أيضاً من الزيادة، قال ابن عقيل: "ولا يجوز الجمع بين حرف النداء، و "أل" في غير اسم الله -تعالى- وما سُمِّيَ به من الجمل، إلا في ضرورة، كقوله:

فيا الغلامان اللذان قرأ
إياكما أن تعقباني شرًّا^{٣٦}

وأما زيادة الحركة فإنهم قد يُحَرِّكُونَ الحرف الساكن بحركة ما قبله إذا ما اضطروا إلى ذلك، أو زيادة حرف، وتأتي هذه الزيادة في بعض القوافي، ويُعلَّل لها بأنها ضرورة. كتنوين التثنية، وهو الذي يلحق القوافي المطلقة بحرف علة. ومن ذلك قول الشاعر: (من الوافر)

أَقْبَلِي اللَّوْمَ - عاذِلَ - والعَتَابَ وَقُولِي - إنَّ أَصَبْتُ -: لَقَدْ أَصَابَنِي

فَجِيءَ بِالتَّنْوِينِ بَدَلًا مِنَ الأَلْفِ لِأَجْلِ التَّثْنِينِ، وكَقَوْلِهِ: (من الكامل)

أَزِفَ التَّرْحُلُ عَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلُ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْنُ

والتنوين الغالي- وأثبتته الأخصش (ت ٣١٥هـ)- وهو الذي يلحق القوافي المعيّدة، كقوله:

وقاتم الأعماقِ حاوي المِحْرَفَيْنِ^{٣٧}

ومن ذلك أيضاً صرف ما لا ينصرف، وهو جائز في كل الأسماء مُطَرِّدٌ فيها، لأنَّ الأسماء أصلها الصِّرفُ، ودُخُولُ التنوين عليها، وإنما تَمْتَنِعُ مِنَ الصِّرفِ لِإِعْلَالِ تَدخُلِهَا، فإذا اضطَرَّ الشَّاعِرُ رَدَّهَا إِلَى أصلِهَا، ولم يَحْفَلْ بِالِإِعْلَالِ، فَمِمَّا جَاءَ مُنَوَّنًا مِمَّا لَا يَنْصَرِفُ قَوْلُ امرئ القيس: (من الطويل)

تَبَصَّرَ حَلِيلِي هَل تَرَى مِنْ ظَعَائِنِ

وهو كثيرٌ. وأجمع عليه البصريون والكوفيون.

^{٣٥} شرح ابن عقيل ٢: ٢٦١. والشاهد فيه " عمراه " فقد زيدت الهاء للسكت، في حالة الوصل للضرورة.

^{٣٦} المصدر نفسه ٢: ٢٤١-٢٤٢. والشاهد فيه: " فيا الغلامان " جمع بين حرف النداء " يا " و "أل" في غير اسم الله، للضرورة.

^{٣٧} شرح ابن عقيل ١: ٢٣-٢٤.

وَوَزَدَ أَيْضاً صَرْفُهُ لِلتَّنَاسُبِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (سَلَسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا)^{٣٨}، فَصَرَفَ " سَلَسِلًا"، لِمُنَاسَبَةِ مَا بَعْدَهُ. وَأَمَّا مَنَعُ الْمُنْصَرِفِ مِنَ الصَّرْفِ لِلضَّرُورَةِ، فَأَجَارَهُ قَوْمٌ، وَمَنَعَهُ آخَرُونَ، وَهُمْ أَكْثَرُ الْبَصْرِيِّينَ، وَاسْتَشْهَدُوا لِمَنَعِهِ بِقَوْلِهِ: (من الهزج)

وَمَمَّنْ وَلَدُوا عَامِرَ رُذُو الطُّولِ وَذُو الْعَرَضِ^{٣٩}

فَمَنَعَ " عامر " من الصَّرْفِ، وَلَيْسَ فِيهِ سِوَى الْعَلَمِيَّةِ.^{٤٠}

وَقَدْ يُنَوَّنُ أَيْضاً مَا بُنِيَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي اسْتُعْمِلَتْ مُنَوَّنَةً فِي حَالِ اضْطِرَّ الشَّاعِرُ إِلَيْهِ، كَقَوْلِكَ: " يَا زَيْدٌ " فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: " إِذَا كَانَ الْمُنَادَى مُفْرَدًا مَعْرِفَةً، أَوْ نَكْرَةً مَقْصُودَةً يَجِبُ بِنَاؤُهُ عَلَى الضَّمِّ، وَإِذَا اضْطُرَّ شَاعِرٌ إِلَى تَنْوِينِ هَذَا الْمُنَادَى كَانَ لَهُ تَنْوِينُهُ وَهُوَ مَضْمُومٌ، وَكَانَ لَهُ نَصْبُهُ، فَمِنَ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ: (من الوافر)

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ^{٤١}

ومن الثاني: (من الخفيف)

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا عَلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي^{٤٢}

وَتُرَادُ اللَّامُ فِي حَبْرِ " أَمْسَى " الْفِعْلِ النَّاقِصِ، وَلِذَلِكَ أَشَارَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي شَرْحِهِ، فَقَالَ: " وَحُرِّجَ عَلَى أَنَّ اللَّامَ زَائِدَةٌ، كَمَا شَدَّ زِيَادَتُهَا فِي حَبْرِ " أَمْسَى "، نَحْوَ قَوْلِهِ: (من الطويل)

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ^{٤٣}

^{٣٨} الآية ٤ من سورة الإنسان .

^{٣٩} والشاهد فيه " عامر " لم يصرف هذا الاسم، لأنه اسم للقبيلة، وقال الشاعر " ذو " ولم يقل " ذات " لأنه حمله على اللفظ، وحقه حمله على المعنى.

^{٤٠} شرح ابن عقيل ٢: ٣١١-٣١٣.

^{٤١} البيت للأحوص الأنصاري في ديوانه. شعر الأحوص الأنصاري: جمع وتحقيق عادل سليمان جمال، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠م، ص ١٨٩، وينظر: الكتاب ١: ٣١٣، والخزانة ١: ٢٩٤.

^{٤٢} شرح ابن عقيل ٢: ٢٤٠. والشاهد فيه: " عديا " فقد اضطر إلى تنوين المنادى فنوَّنه.

^{٤٣} خزانة الأدب ١: ١٦. وينظر مغني اللبيب مج ١: ٤٥٢. والشاهد فيه: " لَعَمِيدُ " زِيدَتِ اللَّامُ فِي حَبْرِ " لَكِنَّ " لِلضَّرُورَةِ.

وقوله: (من البسيط)

مُرُوا عَجَالِي، فَقَالُوا: كَيْفَ سَيِّدُكُمْ؟ فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا: أَمْسَى لَمْجُودًا^{٤٤}

أي: أمسى مجهوداً، كما زيدت في خبر المبتدأ شُدُوداً، كَقَوْلِهِ: (من الرجز)

أُمُّ الْخَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرِيهَ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ^{٤٥}

وأجاز أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ) دُخُوها في خبر " أن " المفتوحة، وقد فُرى شاذاً: (إلا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ

الطَّعَامَ)^{٤٦}، وَيَنْخَرُجُ أَيضاً عَلَى زِيَادَةِ اللَّامِ.^{٤٧}

وزيادة الحرف أيضاً تكون بمدّه، فقد مدّت العرب بعض الأسماء، نحو: مساجد، ومناير، " فيقولون: مساجيد،

ومناير، شَبَّهُوه بما جُمِعَ على غير واحد في الكلام، كما قال الفرزدق:

(من البسيط)

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى مِنْ كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيِ الدَّنَائِرِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيْفِ^{٤٨}

وكذلك زيادة الياء في " أظاير " وهي جمع ظفر، وهذا ضرورة. ومنهم من قال جمع " أظفور "، ولا شاهد فيها،

ومن ذلك قَوْلُهُ: (من المتقارب)

فَلَمَّا حَشِبْتُ أَظَايِرَهُمْ نَجُوثُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكًا^{٤٩}

^{٤٤} الخصائص ص ٢٥٤. والشاهد فيه: " لمجودا " زيدت اللام في خبر " أمسى " ضرورة. وتروى " عجالى " بكسر العين وضمها وفتحها.

^{٤٥} خزنة الأدب ١٠: ٣٣٣. والشاهد فيه: لعجوز " زيادة اللام في خبر المبتدأ.

^{٤٦} الآية ٢٠ من سورة الفرقان.

^{٤٧} شرح ابن عقيل ١: ٣٣٦.

^{٤٨} ديوان الفرزدق، هام بن غالب (ت ١١٠ هـ)، تحقيق: عبدالله الصاوي، مطبعة الصاوي، القاهرة، ١٩٣٦م، ص ٥٧٠. وينظر خزنة

الأدب ١: ٢٥٥، وشرح ابن عقيل ٢: ٩٦.. والهجرة: وقت اشتداد الحر .

^{٤٩} شرح ابن عقيل ١: ٥٩٦.

وَمِنَ الزِّيَادَةِ أَيْضاً جَوَازُ مَدِّ الْمُقْصُورِ لِلضَّرُورَةِ، وَهَذَا مَوْضِعٌ خِلَافٍ بَيْنَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ. وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى الْجَوَازِ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

يَا لَكَ مِنْ تَمْرِ وَمِنْ شَيْشَاءٍ يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ

فَمَدَّ "اللَّهَاءَ" لِلضَّرُورَةِ، وَهُوَ مَقْصُورٌ^{٥٠}.

وَتُرَادُ "كَانَ" بَيْنَ الْفِعْلِ وَمَرْفُوعِهِ، كَقَوْلِهِمْ: "وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْحَرْشَبِ الْأَنْمَارِيَّةُ الْكَمَلَةَ مِنْ بَنِي عَبْسٍ لَمْ يُوجَدُ -كَانَ- أَفْضَلُ مِنْهُمْ. وَقَدْ سُمِعَ زِيَادَتُهَا بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ كَقَوْلِهِ: (مَنْ الْوَافِرِ)

فَكَيْفَ إِذَا مَرَزْتَ بَدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانِ لَنَا -كَانُوا- كِرَامٍ

وَشَدَّ زِيَادَتُهَا بَيْنَ حَرْفِ الْجَرِّ وَمَجْرُورِهِ، كَقَوْلِهِ: (مَنْ الْوَافِرِ)

سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى -كَانَ- الْمَسْوَمَةِ الْعِرَابِ

وَأَكْثَرُ مَا تُرَادُ بِلَفْظِ الْمَاضِي، وَقَدْ شَدَّتْ زِيَادَتُهَا بِلَفْظِ الْمُضَارِعِ فِي قَوْلِ أُمِّ عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: (مَنْ الرَّجَزِ)

أَنْتَ - تَكُونُ- مَا جَدَّ نَبِيلُ إِذَا تَهَبُّ شِمَالُ بَلِيلٍ^{٥١}

وَتُرَادُ اللَّامُ فِي الْعَلَمِ، وَقَدْ جَاءَتْ فِي الشِّعْرِ اضْطِرَاراً، فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: "وَأَمَّا الزَّائِدَةُ غَيْرُ اللَّامِ فَهِيَ الدَّاخِلَةُ

اضْطِرَاراً عَلَى الْعَلَمِ، كَقَوْلِهِمْ فِي "بَنَاتِ أُوَيْرٍ" وَهِيَ عَلَمٌ لِحَضْرَبٍ مِنَ الْكَمَاءِ "بَنَاتِ الْأُوَيْرِ"، وَمِنْهُ قَوْلُهُ: (مَنْ الْكَامِلِ)

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وَعَسَاقِلَا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأُوَيْرِ

وَالْأَصْلُ: "بَنَاتِ أُوَيْرٍ" فَزِيدَتِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ^{٥٢}.

^{٥٠} شرح ابن عقيل ٢: ٤٠٥.

^{٥١} شرح ابن عقيل ١: ٢٦٧-٢٧٠.

^{٥٢} شرح ابن عقيل ١: ١٧٠-١٧١. وينظر المقتضب مج ٢: ٣٥٩. والشاهد فيه: بنات الأوير "فقد زاد" "أل" على العلم مضطراً، لأنَّ "بنات الأوير" علم على نوع من الكمأة رديء، والعلم لا تدخله "أل" فراراً من اجتماع مُعَرِّفَيْنِ، العلمية و"أل" فزادها ضرورة.

ومذهب الجمهور ومعهم سيبويه أن الحَبَرَ عندما يَكُونُ ظرفاً أو جاراً ومَجْرُوراً، نحو: " زَيْدٌ عِنْدَكَ"، و" زيدٌ في الدَّارِ" فكلُّ مِنْهُمَا مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ واجبِ الحذفِ، وهناك آراءٌ مُتَعَدِّدَةٌ، وقد صرَّحَ بِهِ شُدُوذًا، كقولِهِ: (من الطويل)

لَكَ العِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ، وَإِنْ يَهُنُّ فَأَنْتَ لَدَى مُجْبُوحَةِ الهُؤْنِ كَائِمْ^{٥٣}

وهكذا تَبَيَّنَ لَنَا أَنَّ الزِّيَادَةَ تَكُونُ فِي حَرْفٍ أَوْ حَرَكَةٍ أَوْ إِظْهَارٍ مُضْمَرٍ، أَوْ تَصْحِيحٍ مُعْتَلٍّ، أَوْ قَطْعِ أَلْفٍ وَصَلٍ، أَوْ صَرْفٍ مَا لَا يَنْصَرِفُ. وهذه قد تكونُ مطرودةً فِي الشِّعْرِ حَسَنَةً، وَقَدْ تَكُونُ غَيْرَ حَسَنَةٍ.

المبحث الثالث

الحذفُ

والحذفُ بابٌ واسعٌ فِي العَرَبِيَّةِ، وَيَشْمَلُ هُنَا الكَلِمَةَ وَالْحَرْفَ وَالْحَرَكَةَ وَغَيْرَهَا. وَمِنْ ذَلِكَ التَّرْخِيمُ وَهُوَ حَذْفُ أَوَاخِرِ الكَلِمِ فِي النِّدَاءِ، وَقَدْ يُحذفُ لِلضَّرُورَةِ آخِرُ الكَلِمَةِ فِي غيرِ النِّدَاءِ، بِشَرطِ أَنْ تَكُونَ صَالِحَةً لِلنِّدَاءِ كـ " أَحْمَدُ"، وَمِنْهُ قَوْلُهُ: (من الطويل)

لَعِمَ الفَتَى تَعَشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بِنِ مَالٍ لَيْلَةَ الجُوعِ وَالْحَصْرِ

أي: طريفُ بِنِ مَالِكٍ.^{٥٤}

وهناك بعضُ الأسماءِ المخصوصَةِ بالنِّدَاءِ قَدْ تُسْتَعْمَلُ فِي الشِّعْرِ فِي غيرِ النِّدَاءِ. وَمِنْهُ أَيْضاً قَوْلُ أَبِي التَّجَمِ: (الرَّجَزِ

(

تَضِلُّ مِنْهُ إِبِلِي بِالْهَوَجْلِ فِي لِحَّةِ أَمْسِكُ فُلَانًا عَنْ قُلِّ^{٥٥}

وَمِنْهُ قَصْرُ المِمْدُودِ إِذْ لَا خِلَافَ بَيْنَ البَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ فِي قَصْرِ المِمْدُودِ لِلضَّرُورَةِ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ: (من الوافر)

^{٥٣} شرح ابن عقيل ١: ١٩٧.

^{٥٤} شرح ابن عقيل ٢: ٢٧٠، وينظر الكتاب ٢: ٢٥٤. والشاهد فيه: " طريف بن مالٍ " ترخيم مالٍ في غير النداء ضرورة، وجعله بمنزلة اسمٍ لم يحذف منه شيء.

^{٥٥} شرح ابن عقيل ٢: ٢٥٤، وينظر خزانة الأدب ٢: ٣٨٩، والكتاب ٢: ٢٤٨، والشاهد فيه: " عن قُلِّ " فقد استعمل " فل " في غير النداء، فجرها بحرف الجر ضرورة، وقيل الأصل " فلان "، وحذفت الألف والنون للضرورة.

فَلَوْ أَنَّ الْأَطْبَاءَ كَانَ حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاءَةُ^{٥٦}

وَالْقِيَاسُ يُوجِبُ مَدَّهُ.

ومن الحذف أيضاً إقامتهم الصفة مقام الموصوف في الشعر في الموضع الذي يقبُح في الكلام مثله، قال الشاعر:

(من الرجز)

فَيَا الْعُلَامَانَ الَّذِينَ فَرَّأَ إِيَّاكُمْ أَنْ تُكْسِبَنَا شَرًّا

أراد: فَيَا أَيُّهَا الْعُلَامَانِ، فَأَقَامَ الْعُلَامِينَ مَقَامَ " أَي "، وَقَبَّحَ هَذَا لِأَنَّ حَرْفَ النَّدَاءِ لَا يَلِيهِ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ،

لِأَنَّهُ يُعْرَفُ الْمِنَادَى إِذَا قُصِدَ، وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ يُعْرَفَانِهِ وَلَا يَجْتَمِعُ تَعْرِيفَانِ فِي اسْمٍ وَاحِدٍ^{٥٧}.

وَمِنَ الْحَذْفِ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ. وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْجَرَّ بَعِيرٍ " رَبِّ " مُحذوفاً عَلَى قِسْمَيْنِ: مُطَرِّدٍ وَغَيْرِ مُطَرِّدٍ. فَغَيْرُ

الْمُطَرِّدِ كَقَوْلِ زُرَيْبَةَ لِمَنْ قَالَ لَهُ: " كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ ": " خَيْرٌ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ " التَّقْدِيرُ: عَلَى خَيْرٍ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ: (مِنَ الطَّوِيلِ)

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كَلِيبٍ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ^{٥٨}

أَي: أَشَارَتْ إِلَى كَلِيبٍ. وَقَوْلُهُ أَيْضاً: (مِنَ الْكَامِلِ)

وَكِرْمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسِ أَلْفَتُهُ حَتَّى تَبَدَّخَ فَارْتَقَى الْأَعْلَامَ

أَي: فَارْتَقَى إِلَى الْأَعْلَامِ^{٥٩}.

وَمِثَالُ النَّفْيِ تَقْدِيرًا قَوْلُهُ تَعَالَى: (قَالُوا: تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذَكَّرُ يُوسُفَ). أَي: لَا تَفْتَأُ، وَلَا يُحَذَفُ النَّافِي مَعَهَا قِيَاسًا إِلَّا

بَعْدَ الْقَسَمِ، كَالآيَةِ الْكَرِيمَةِ، وَتُحَذَفُ " لَا " النَّافِيَةُ فِي غَيْرِ الْقَسَمِ، وَتَدَّخَّرُهَا بِدُونِ الْقَسَمِ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ: (مِنَ الْوَافِرِ)

وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَطِقًا مُجِيدًا^{٦٠}

^{٥٦} خزانة الأدب ٢: ٣٨٥-٣٨٦. والشاهد فيه: "الأطبا" قصر الممدود.

^{٥٧} شرح ابن عقيل ٢: ٢٤١، والخزانة ١: ٢٥٨. وينظر ما يحتمل الشعر من الضرورة ص ١٤٨-١٤٩.

^{٥٨} ديوان الفرزدق ١: ٤٢٠. وينظر خزانة الأدب ٩: ١١٣-١١٥. ومغني اللبيب مج ١ ص ٢٩. والشاهد فيه "كليب" في موضع

خفض بالجار المحذوف.

^{٥٩} شرح ابن عقيل ٢: ٣٨-٣٩.

ومن ذلك حذف التَّوْنِ السَّاكِنَةِ من الحُرُوفِ الَّتِي بُيِّنَتْ عَلَى السُّكُونِ، نحو: " مَنْ وَلَكِنْ "، وَإِنَّمَا يُحْدَفُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، نحو: إذا جُرِمَ الفِعْلُ المِضَارِعُ من " كَانَ " قِيلَ: لم يَكُنْ، والأصلُ " يَكُونُ "، فَحَدَفَ الجَازِمُ الضَّمَّةَ الَّتِي عَلَى التَّوْنِ، فَالتَّقَى سَاكِنَانِ: الواوُ، والتَّوْنُ، فَحَدَفَ الواوُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، فَصَارَ الَّلَفْظُ " لم يَكُنْ "، والقِيَاسُ يَفْتَضِي أَلَّا يُحْدَفَ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْءٌ آخَرَ، لَكِنَّهُمْ حَدَفُوا التَّوْنَ بَعْدَ ذَلِكَ تَخْفِيفاً لِكثْرَةِ الاستِعْمَالِ^{٦١}. ومَدَهَبُ سيبويه (ت ١٨٠ هـ) وَمَنْ تَابَعَهُ أَنَّ هَذِهِ التَّوْنَ لَا تُحْدَفُ عِنْدَ مُلَاقَاةِ سَاكِنٍ.

وَمِنْ ذَلِكَ حَدَفُ الفَاءِ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ، كَقَوْلِكَ: "إِنْ تَأْتَنِي أَنَا أَكْرِمُكَ " التَّقْدِيرُ: فَأَنَا أَكْرِمُكَ. وَهَذِهِ الفَاءُ مُلْتَزِمَةٌ الذِّكْرِ، وَقَدْ جَاءَ حَدَفُهَا فِي الشِّعْرِ، كَقَوْلِهِ:

فَأَمَّا القِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ المَوَاكِبِ

أَي: فَلَإِ قِتَالٍ، وَحُدِفَتْ فِي النَّثْرِ أَيْضًا بكَثْرَةٍ وَبِقَلَّةٍ، فَالكَثْرَةُ عِنْدَ حَدَفِ القَوْلِ مَعَهَا، كَقَوْلِهِ -عزَّ وجلَّ-: (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ؟)^{٦٢} أَي: فَيُقَالُ هُمْ: أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ. وَالقَلِيلُ مَا كَانَ بِخِلَافِهِ^{٦٣}.

وَإِنَّمَا كَانَتِ الفَاءُ وَاجِبَةً هَا هُنَا لِأَنَّ جَوَابَ الشَّرْطِ مَتَى كَانَ جُمْلَةً أَوْ فِعْلاً مَرْفُوعاً لَمْ يَكُنْ بُدُّ مِنَ الفَاءِ، لِأَنَّهَا إِنَّمَا آتَتْ بِهَا لِئَلَّا يُسَلِّطَ مَا قَبْلَهَا عَلَى مَا بَعْدَهَا. فَحَدَفَ الفَاءُ مَعَ الحَاجَةِ إِلَيْهَا مِنْ ضَرُورَةِ الشِّعْرِ، وَقَدْ كَانَ سَبَبِيَّةً يُجِيرُ هَذَا الوَجْهَ.

وقد يُحْدَفُ حَرْفُ التَّاءِ مِنَ الفِعْلِ المِسنَدِ إِلَى مُؤَنَّثِ حَقِيقِيٍّ مِنْ غَيْرِ فَصْلِ، وَهُوَ قَلِيلٌ جِدًّا، وَقَدْ تُحْدَفُ التَّاءُ مِنَ الفِعْلِ المِسنَدِ إِلَى ضَمِيرِ المِؤَنَّثِ المِجَازِيِّ، وَهُوَ مَخْصُوصٌ بِالشِّعْرِ، كَقَوْلِهِ: (من المتقارب)

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّتْهَا وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلُ بِقَالِهَا^{٦٤}

^{٦٠} شرح ابن عقيل ١: ٢٤٥. والشاهد فيه: " أبرح " فقد جاء مجرداً من النفي أو شبهه، مع كونه غير مسبوق بالقسم.

^{٦١} شرح ابن عقيل ١: ٢٧٥-٢٧٦.

^{٦٢} الآية ١٠٦ من سورة آل عمران.

^{٦٣} شرح ابن عقيل ٢: ٣٦٠.

^{٦٤} شرح ابن عقيل ١: ٤٣٥. وينظر الكتاب ٢: ٤٦، وينظر خزنة الأدب ١: ٤٥، والمقتضب مج ٢ ص ٤٤٩. والشاهد فيه: " أبقل " بإقالتها" الفعل مسند إلى ضمير عائد على الأرض، وهو مؤنث مجازي، فحذفت التاء للضرورة.

وقد يُحذف الضمير للضرورة في باب التنازع، فإذا تنازع عاملان على معمول واحد، فإن كان الأول هو الطالب لم يجز الإضمار، وإن كان الطالب له هو الثاني وجب الإضمار، فتقول: "ضربني وضربته زيد"، ولا يجوز الحذف، وقد جاء في الشعر: (من مجزوء الكامل)

بِعَكاظِ يُعِشي النَّاطِرِيبِ نَ إِذا هُمُ لَمَحُوا شُعاةَ

والأصل: "لمحوه" فحذف الضمير ضرورةً، وهو شاذٌّ^{٦٥}.

ومن العطف ما ورد في حروف العطف من أن الواو من بين حروف العطف عاملاً محذوفاً بقي معموله، ومنه قوله: (من الوافر)

إِذا ما العانياتِ بَرَزْنَ يَوماً وَرَجَجْنَ الحَواجِبَ والعَيونَ

فـ "العيون" مفعول بفعل محذوف، والتقدير: "وكحلن العيون" والفعل المحذوف معطوف على "رَجَجْنَ"^{٦٦}.

ومن الحذف أيضاً حذف الضمير في الخبر المشتق. فمن ذلك قول الشاعر: (من البسيط)

قَومِي ذُرا المِجدِ بانُوها، وَقَد عَلِمَت بِكُنهِ ذَليكَ عَدنانَ وَقَحطانُ^{٦٧}

والتقدير: بانوها هم، فحذف الضمير لأمن اللبس.

ومن أنواع الحذف الشاذ حذف المتعجب منه، كقول الشاعر:

فَذَليكَ إِنْ يَلِقُ المِنيَّةَ يَلِقُها حَميداً، وَإِنْ يَسْتَعِنَ يَوماً فَأَجدرِ!^{٦٨}

أي: فأجدر به! فحذف المتعجب منه بعد "أفعل" وإن لم يكن معطوفاً على "أفعل" مثله، وهو شاذٌّ.

^{٦٥} شرح ابن عقيل ١: ٥٠١. وينظر مغني اللبيب مج ٢ ص ٣٧٠. والشاهد فيه: "لحوا" و"يعشي" تنازع الفعلان على "شعاعه" فجعل "شعاعه" فاعلاً ليعشي، وأعمل الفعل الثاني "لحوا" في الضمير "الهاء، المحذوف ضرورة.

^{٦٦} شرح ابن عقيل ٢: ٢٢١-٢٢٢.

^{٦٧} شرح ابن عقيل ١: ١٩٦. والشاهد فيه: "بانوها" فقد جاء بخبر المبتدأ مشتقاً، ولم يُبرز الضمير، مع أن المشتق ليس وصفاً لنفس مبتدئه في المعنى.

^{٦٨} شرح ابن عقيل ٢: ١٤٢.

والحذفُ كما رأينا في شرح ابن عقيل كثير، منه ما هو جيّد ومنه ما هو غير ذلك، والمواضع التي نُوقِشتْ كانتْ كثيرةً كحذفِ الضميرِ عند أمن اللبسِ وفي بابِ التنازعِ، والمتعجبِ منه، والفاءِ الرابطةِ لجوابِ الشرطِ الجازمِ، وحذفِ التّونِ الساكنةِ، وحروفِ الجرِّ، وإقامةِ الصّفةِ مُقامَ الموصوفِ، وقصرِ الممدودِ، ومَدِّ المقصُورِ، والأسماءِ المخصوصةِ بالبداءِ الّتي قد تُستعملُ في الشّعْرِ في غيرِ البداءِ.

المبحث الرابع

التقديم

وقد يضطرُّ الشاعرُ أن يضعَّ الكلامَ في غيرِ موضعه الَّذي يجبُ أن يوضعَ فيه، ويُزيلُهُ عنَ قصده الَّذي وُضِعَ له، والَّذي لا يحسنُ في الكلامِ غيرهُ، ويعكسُ أحياناً الإعرابَ، فيجعلُ الفاعلَ مفعولاً، والمفعولَ فاعلاً، ويُقدِّمُ ما حقُّه التأخيرُ، ويُؤخِّرُ ما حقُّه التقديمُ، وأكثرُ ما يجري ذلكَ فيما لا يُشكِّلُ معناه، فمنَ ذلكَ قولُ الشاعرِ: (من البسيط)

لَمَّا رَأَى طَالِيئُوهُ مُصْعَبًا دُعِرُوا وَكَادَ، لَوْ سَاعَدَ الْمُقْدُورُ، يَنْتَصِرُ^{٦٩}

وقد تأخَّر خبر كاد، وهو جملة " ينتصر "، وحقُّه أن يتقدَّم على الجملة الاعتراضية " لو ساعدَ المقدورُ " .

وقوله: (من الطويل)

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودِدٍ وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي دُرَى الْمَجْدِ^{٧٠}

وقوله: (من الطويل)

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنْ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا^{٧١}

وقوله: (من الطويل)

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بَنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَادِيَاتِ، وَقَدْ فَعَلَ^{٧٢}

وقوله: (من البسيط)

^{٦٩} شرح ابن عقيل ١ : ٤٤٨ . والشاهد فيه: " رأى طاليئوه مُصعباً " فقد أخَّرَ المفعول عن الفاعل، علماً أنَّه مع الفاعل ضميراً يعود على المفعول، فعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

^{٧٠} المصدر نفسه ١ : ٤٤٩ . والشاهد فيه: " كسا حلمه ذا الحلم، ورقى نداءه ذا الندى " فإنَّ المفعول فيهما متأخر عن الفاعل، ومع الفاعل ضمير يعود على المفعول، فيكون فيه الضمير عائد على متأخر في اللفظ والرتبة.

^{٧١} المصدر السابق ١ : ٤٤٩ . والشاهد فيه: " أبقي مجده مطعماً " فقد أخَّرَ المفعول، وهو " مطعماً " عن الفاعل وهو قوله: " مجده " مع أنَّ الفاعل مضاف إلى ضمير يعود إلى المفعول، فيقتضي أن يرجع الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة.

^{٧٢} شرح ابن عقيل ١ : ٤٥٠ . والشاهد فيه: " جرى ربه ...عدي " آخر المفعول به، وهو قوله: " عدي "، وقدم الفاعل، وهو قوله: " ربه " مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول لفظاً ورتبة.

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانَ عَنْ كَبِيرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنْمَارُ^{٧٣}

فلو كَانَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ بِالْفَاعِلِ الْمُتَقَدِّمِ عَائِدًا عَلَى مَا اتَّصَلَ بِالْمَفْعُولِ الْمُتَأَخِّرِ امْتَنَعَتِ الْمِسْأَلَةُ.

وقوله: (من البسيط)

جَاءَ الْخِلَافَةُ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَتَى رَبِّيهِ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ^{٧٤}

تَقَدَّمَ الْمَفْعُولُ بِهِ " رَبِّيهِ " عَلَى الْفَاعِلِ " مُوسَى " ، وَكَانَ حَقُّهُ التَّأخِيرَ مَعَ أَنَّ فِيهِ ضَمِيرًا يَعُودُ عَلَى مُتَأَخِّرٍ لَفْظًا وَرُتَبَةً.

ومن التقديم أيضاً تقديمُ المفعولِ بهِ على الفاعلِ . ومن ذلك قولهم: (من الطويل)

تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا^{٧٥}

وعندما يَكُونُ الْحَبْرُ مَحْضُورًا بِأَيَّامًا، نَحْوُ: " إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ " أَوْ بـ " إِلَّا " ، نَحْوُ: " مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ " ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِتَقْدِيمِ

الْمُبْتَدَأِ وَحَصْرِ الْحَبْرِ، فَلَا يَجُوزُ فِي الْمَثَالَيْنِ تَقْدِيمُ " قَائِمٌ " عَلَى " زَيْدٌ " ، وَقَدْ جَاءَ التَّقْدِيمُ مَعَ " إِلَّا " شُدُودًا، كَقَوْلِ

الشَّاعِرِ: (من الطويل)

فِيَا رَبِّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى عَلَيْهِمْ؟ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعْوَلُ^{٧٦}

وَالْأَصْلُ: " وَهَلِ الْمَعْوَلُ إِلَّا عَلَيْكَ " فَقَدَّمَ الْحَبْرَ.

وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَبْرِ عَلَى اللَّامِ، فَلَا تَقُولُ: " قَائِمٌ لَزَيْدٌ " ، لِأَنَّ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ صَدْرُ الْكَلَامِ، وَقَدْ جَاءَ التَّقْدِيمُ شُدُودًا، كَقَوْلِ

الشَّاعِرِ: (من الكامل)

^{٧٣} شرح ابن عقيل ١: ٤٥١ . والشاهد فيه: " جزى بنوه أبا الغيلان " فقد أحر المفعول " أبا الغيلان " عن الفاعل " بنوه " مع أن الفاعل

متصل بضمير يعود على المفعول لفظاً ورتبة.

^{٧٤} شرح ابن عقيل ٢: ٢١٤ .

^{٧٥} المصدر السابق ١: ٤٤٥ . والشاهد فيه: " فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا " قدم المفعول به "ضعف " على الفاعل " كلامها " مع

كون المفعول منحصراً بـ "إلا " .

^{٧٦} شرح ابن عقيل ١: ٢٢٠ . والشاهد فيه: " بك النصر " و " عليك المعول " فقد قدم الخبر المحصور بإلا في الموضعين شذوذاً.

خالي لأنت، ومن جرير خاله ينل الغلاء، ويكرم الأحوال^{٧٧}

والأصل: " لأنت " مبتدأ مؤخر، و " خالي " خبرٌ مُقدَّم.

وبعد فإنَّ التَّقديمَ هُوَ وَضْعُ الكَلَامِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُوضَعَ فِيهِ، وَالَّذِي لَا يَحْسُنُ فِي الكَلَامِ غَيْرُهُ، وَيُقَدِّمُ مَا حَقُّهُ التَّأخِيرُ، وَيُؤَخِّرُ مَا حَقُّهُ التَّقْدِيمُ، وَأَكْثَرُ مَا يَجْرِي ذَلِكَ فِيهَا لَا يُشْكِلُ مَعْنَاهُ، فَأَيْنَا تَقْدِيمَ الخَبَرِ عَلَى المَبْتَدَأِ، وَالْمَفْعُولِ بِهِ عَلَى الفَاعِلِ، وَتَأخِيرَ الخَبَرِ، وَهَذِهِ الحَالَاتُ جَاءَتْ فِي الشِّعْرِ ضَرُورَةً.

^{٧٧} شرح ابن عقيل ١ : ٢٢١ . والشاهد فيه: " خالي لأنت " فقد دخلت اللام على الخبر ضرورة، وحقها التقديم..

المبحث الخامس

الإبدال

وقد يُبدلون الحرف من الحرف في الشعر في الموضوع الذي لا يُبدل مثله في الكلام لمعنى يُحاولونه، من تحريك ساكن، أو تسكين مُتحركٍ ليستوي وزنُ الشعر به، أو ردَّ شيءٍ إلى أصله أو تشبيهه بنظيره، وقد يُبدل بعضُ العرب حُرُوفاً من حُرُوفٍ لا تجرى مجرى الضرورة، لأنَّ ذلك لُغتهم كإبدال بني تميم العين من الهمزة، كقول ذي الرُّمة: (من البسيط)

أَعَن تَرَسَّمَت مِن حَرَقَاءَ مَنزِلَةً مَاءُ الصَّبَابَةِ مِن عَيْنِكَ مَسْجُومٌ^{٧٨}

أَرَادَ: أَنَّ تَرَسَّمَت، وَإِنَّمَا يَفْعَلُونَ هَذَا فِي الهمزتين إِذَا اجْتَمَعَتَا كراهيةً لاجتماعيهما، وهذا الَّذِي يُسَمَّى عَنَعَةً تَمِيمٌ.

وَاسْتَدَلُّوا عَلَى فِعْلِيَّةِ " أَفْعَلُ " فِعْلِ التَّعَجُّبِ بِدُخُولِ نُونِ التَّوَكِيدِ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ: (من الطويل)

وَمُسْتَبَدِلٍ مِن بَعْدِ غَضَبِي صُرَيْمَةً فَأَحْرَبَ بِهِ مِن طُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيًا^{٧٩}

أَرَادَ " وَأَحْرَبَ " بنونِ التَّوَكِيدِ الحَفِيفَةِ، فَأَبْدَلَهَا أَلْفًا فِي الوَقْفِ.

وَأَبْدَلَتْ نُونُ التَّوَكِيدِ الحَفِيفَةِ فِي الفِعْلِ المضارعِ الوَاقِعِ بَعْدَ " لَمْ " كقَوْلِهِ: (من الرجز)

يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا^{٨٠}

وَتَسْكِينُ عَيْنِ " مَعَ " ضُرُورَةٌ فِي الشَّعْرِ، وَهِيَ بِالأَصْلِ اسْمٌ لِمَكَانِ الاِصْطِحَابِ أَوْ وَقْتِهِ، وَالمَشْهُورُ فِيهَا فَتْحُ

العَيْنِ، وَفَتْحُهَا فَتْحَةُ إِعرَابٍ، وَمِنَ العَرَبِ مَنْ يُسَكِّنُهَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ: (من الوافر)

فَرِيْشِي مِنْكُمْ، وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَا مَا

وَزَعَمَ سَيَبُوبُهُ أَنَّ تَسْكِينَهَا ضُرُورَةٌ^{٨١}.

^{٧٨} ديوان ذي الرُّمة غيلان بن عقبة العدوي: شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي صاحب الأصمعي، رواية الإمام أبي العباس ثعلب

(ت ٢٩١هـ)، تحقيق: د. عبدالقدوس أبو صالح، مطبعة طربين، دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م، ص ٣٧١.

^{٧٩} شرح ابن عقيل ٢: ١٤٠. والشاهد فيه: " فأحربين " دخول نون التوكيد على فعل التعجب " أفعل " دليل على فعليته.

^{٨٠} شرح ابن عقيل ٢: ٢٨٤. والشاهد فيه: " يعلمن " ندره دخول نون التوكيد على المضارع الواقع بعد " لم "، وقُلبت النون ألفاً عند

الوقف عليها.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً تَسْكِينُ عَيْنِ " زَفَرَاتِ " فِي الشِّعْرِ ضَرْوَةً، كَقَوْلِهِ: (من الكامل)

وَحَمَلْتُ زَفَرَاتِ الصُّحَى فَأَطَقْتُهَا وَمَا لِي بِزَفَرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ^{٨٢}

فَسَكَّنَ عَيْنَ " زَفَرَاتِ " ضَرْوَةً، وَالْقِيَاسُ فَتَحُّهَا إِتْبَاعاً.

وَفِي الصَّرْفِ قَدْ يَلْجَأُ الشَّاعِرُ إِلَى الضَّرْوَةِ، فَمَصْدَرُ الْفِعْلِ الْمَعْتَلِّ عَلَى زَنَةِ: " تَفَعَّلَ " يَأْتِي " تَفَعَّلَ "، وَقَدْ جَاءَ

فِي الشِّعْرِ: (من الرجز)

بَاتَتْ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيًّا

وَالْقِيَاسُ: " تَنْزِيَّةٌ "، وَقَوْلُهُمْ فِي مَصْدَرٍ: حَوَقَلَ حَيْقَالاً، وَقِيَاسُهُ: حَوَقَلَةٌ، نَحْوُ: دَحْرَجَ دَحْرَجَةً، وَمِنْ أُرُودٍ " حَيْقَالَ

": (من الرجز)

يَا قَوْمَ قَدْ حَوَقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ وَشَرُّ حَيْقَالِ الرِّجَالِ الْمَوْتُ^{٨٣}

^{٨١} شرح ابن عقيل ٢: ٦٧. والشاهد فيه: " مع " تسكين عين " مع " وهو في الشعر ضرورة عند سيبويه لا يجوز ارتكابها إلا في الشعر.

^{٨٢} شرح ابن عقيل ٢: ٤١٤.

^{٨٣} شرح ابن عقيل ٢: ١٢٣.

الخاتمة وأهم النتائج:

وهكذا تبين لنا أن " الضرورة الشعرية " إنما هي مجموعة من الظواهر اللغوية المختلفة التي نجدها ماثلة في كتب النحو وكتب النقد الأدبي القديم.

وقد تعددت آراء النحاة في تفسير مفهوم " الضرورة الشعرية "، فذهب بعضهم إلى إطلاقها على كل ما جاء في الشعر، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا. ومنهم من رأى أنها ما يضطر الشاعر إليها اضطراراً، بحيث لا تكون له عنه مندوحة، ومنهم من يرى غير ذلك.

والدراسة تحدثت عن الضرورات التي وردت في (شرح ابن عقيل)، موزعة على خمسة مباحث، هي: مفهوم الضرورة، والزيادة، والحذف، والتقديم والإبدال. وقد وضحت هذه الدراسة آراء من سبق ابن عقيل، وفصلت القول في آرائهم بحسب انتماءاتهم النحوية.

وأهم النتائج التي تم التوصل إليها هي:

١- خصوصية لغة الشعر، وتمييزها عن لغة النثر.

٢- بيان أن " الضرورة الشعرية " عند أغلب الدارسين إنما جاءت وفق مستوى لغوي معين.

٣- المحافظة على المعنى، والحرص على أمن اللبس فيه، ولا بد من الاستعانة بقرائن نحوية وصرفية وصوتية.

٤- لم يميز ابن عقيل بين الضرورة الشعرية وبين الشاذ وعددها في الحكم سواء، فكان يقول: هذا ضرورة أو شاذ.

المصادر والمراجع:

- ١- ارتشاف الضَّرْب من لسان العَرَب: أبو حيان الأندلسيِّ محمد بن يوسف الغرناطي (٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب محمد عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٨م.
- ٢- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- ٣- أصول النحو العربي: د. محمد خير الحلواني، مطبعة جامعة تشرين، ١٩٧٩م.
- ٤- الاقتراح في علم أصول النحو: عبدالرحمن جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق وتعليق: د. حمدي عبدالفتاح مصطفى خليل، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ٥، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.
- ٥- خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب: عبدالقادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٩م.
- ٦- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب بيروت، ط ٢، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- ٧- ديوان جرير بن عطية: تحقيق: نعمان أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٦م.
- ٨- ديوان ذي الرُّمة غيلان بن عقبة العدوي: شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي صاحب الأصمعي، رواية الإمام أبي العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ)، تحقيق: د. عبدالقدوس أبو صالح، مطبعة طربين، دمشق، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- ٩- ديوان الفرزدق، همام بن غالب (ت ١١٠هـ)، تحقيق: عبدالله الصاوي، مطبعة الصاوي، القاهرة، ١٩٣٦م.
- ١٠- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥م.
- ١١- شعر الأحوص الأنصاري: جمع وتحقيق عادل سليمان جمال، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠م.
- ١٢- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبدالله بن عقيل الهمداني (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت وصيدا، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- ١٣- شرح التسهيل: محمد بن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، ومعه تنمة شرح التسهيل لابنه بدر الدين، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط ١، ١٩٩٠م.

- ١٤- ضرائر الشعر: ابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي (٦٦٣هـ)، تحقيق: السيّد إبراهيم محمد، بيروت، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠م.
- ١٥- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: محمود شكري الألوسي، شرح محمد بهجت الأثري، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤١هـ.
- ١٦- فصول في فقه اللغة العربية: د. رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٧، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
- ١٧- الكتاب: سيوييه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- ١٨- لسان العرب: ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي المصري (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ١٩٥٦م.
- ١٩- لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية: د. محمد حماسة عبداللطيف، دار الشروق، القاهرة، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- ٢٠- المستوى اللغوي للفصح ولللهجات وللنثر والشعر: د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨١م.
- ٢١- مغني اللبيب عن كتب الأعراب: عبدالله بن يوسف ابن أحمد، ابن هشام المصري الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، قدم له وشرحه ووضع حواشيه: حسن حمد، وأشرف عليه: د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- ٢٢- المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- ٢٣- من أسرار اللغة: د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٦، ١٩٧٨م.